

عوائق التنمية الاجتماعية

-مقاربة نفسية اجتماعية-

د . رمضان كربوش

جامعة عنابة-الجزائر

البريد الإلكتروني: dep_psychologie@yahoo.fr

ملخص:

تعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أبرز اهتمامات الدول والمجتمعات عبر عديد الأزمنة كما أخذت صورة أكثر حدة في هذا العصر بالذات .

إلا أن المشكل البارز في طريق البحث عن التنمية ليس الأيمان بحتميته بقدر ما هو موجود في تعدد منظوراته ومقارباته ، فهذا يطرح منظورا سياسيا وآخر اقتصاديا ، وذاك منظور ديني عقيدي وآخر عسكري..وهكذا.

إلا أن المنظور (النفسي الاجتماعي) رغم أهميته بقي بعيدا عن التناول أو حتى المحاولات لإخراجه والإقتناع به لاعتماده كإحدى أهم المقاربات اللازمة للإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية . سنسلط الضوء في هذا المقال على عوامل القهر السيكولوجية والاجتماعية ، والتي تعيق التنمية والإقلاع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاجتماعية ، العوائق النفسية ، العوائق الاجتماعية

Abstract :

Social and economic development is one of the most important concerns of states and societies for several times, but it seems more severe especially in this era.

However, the major problem in the search path to development is not in the trust we give to determinism as much as what exists in the multiplicity of perspectives and approaches, this is a political and economic point of view and a religious point of view nodular and another soldier ... and so on. But psychosocial perspective, despite its importance, remains outside of its use and not even an attempt at persuasion to adopt it as one of the most important approaches for economic takeoff and social development. We focus in this article on psychological and social oppression factors, and which are considered as obstacles to economic development.

Key words: social développement, psychological barriers, social barriers

مقدمة :

تبحث الدول وحكومات دول العالم العربي و الثالث بالخصوص في العديد من عوامل التخلف ، فيسلط الضوء أحيانا على عوامل اقتصادية ومرات أخرى على عوامل تكنولوجية ، ومرات أيضا على العوامل السياسية...إلا أن العوامل الاجتماعية والنفسية فهي تكاد تكون معدومة ومهمله..وفي أحسن الأحوال يتم المرور عليها مرور الكرام بدون تعمق فيها ...

فالتخلف الاجتماعي كما يؤكد العديد من باحثي علم الاجتماع والنفس تخلفه سيكولوجية الإنسان المقهور نفسيا واجتماعيا ..

التخلف ذهنية وسيكولوجية تتضافر معها عوامل اجتماعية تصنع بنية معقدة من التخلف تقف أمامها كل محاولات التنمية فاشلة، ويعتبر هذا المقال محاولة في هذا الإطار.

أرقام ومعطيات تنموية تدل على أهمية الاستثمار في الإنسان وأنساقه الاجتماعية**-الأنموذج الجزائري-**

تبدل الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة جهودا جبارة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والدليل على ذلك حجم المخصصات المالية الضخمة والتي تقدر بـ 286 مليار دولار والتي خصت الخمس سنوات من 2010 إلى 2014 (1)، ويرى الخبراء والمختصون أن الجزائر لم يسبق لها وأن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي .. ويمكن توضيح هذه المخططات التنموية كالتالي :

1- استكمال المشاريع الكبرى والجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بملغ : 130 مليار دولار.

2- بخصوص برنامج 2014/2010 أكثر من 40 % من موارده لتحسين إطار التنمية البشرية وذلك من خلال :

- مايقارب 5000 منشأة تربية ، 1000 أكاديمية و 850 ثانوية ، 600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان لايقاء الطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الخدمات .
- مليوني وحدة سكنية .
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزود بالماء الشروب من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحليه مياه البحر الجاري انجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح .
- أكثر من 1000 مليار لدعم الفلاحة.
- مايقارب 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات أخرى يطول عرضها في هذه الورقات ..

إن ما هو جدير بالبحث والمتابعة هنا لماذا لم تحقق كل هذه الأرقام التنمية المنشودة ؟
ولماذا بقيت الجزائر تتخبط في العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ؟

-التغير الاجتماعي في إطار البحث عن التنمية : البحث عن التنمية أو ما يسمى التغير الاجتماعي ظاهرة تعتبر ملازمة للمجتمع البشري، فالمجتمعات البشرية دائمة الحركة والتغيير، وتختلف درجة التغير من مجتمع لآخر ، وقد اقترن مصطلح التغير الاجتماعي كما هو معروف عندما نشر Ogburn كتابه التغير الاجتماعي سنة 1922، حيث ناقش مفاهيم التطور الاجتماعي وتحليله للعوامل السوسولوجية والثقافية في التغير الاجتماعي، كما أنه أول من طرح فرضية التخلف الثقافي بين الثقافة المادية واللامادية ومن بعده تداول المصطلح بشكل بارز في العصر الحديث. (1)

ويلاحظ في بعض النظريات السوسولوجية، أن مفاهيم التغير، التطور، النمو، التقدم، كانت تختلط في بعض الأحيان، أو يربط الفكر بينها في مفهوم واحد وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها، ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا .

إلا أن الصعوبات التي واجهت علماء الاجتماع في نظريات التطور، النمو، التقدم إضافة إلى تغيرات مناخ الفكر العام قد دفعت بالجميع إلى تبني مصطلح "التغير الاجتماعي" للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية. (2)

يمكن تعريف التغير الاجتماعي: بأنه كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية من الناحية المورفولوجية، أو الفيزيولوجية، خلال فترة زمنية محددة. ويتميز التغير الاجتماعي بصفة الترابط والتداخل، فالتغير في الظاهرة الاجتماعية سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب الحياة بدرجات مختلفة. (3)

أما (روجرز، شومبكر، 1971) نقلاً عن عشوي مصطفى (4) فيشيران إلى أن عملية التغير الاجتماعي هو: "عملية حدوث تحول في البنية ووظيفة نسق اجتماعي ما سواء كانت هذه العملية عبارة عن ثورة وطنية أو إبداع تقنية إنتاجية جديدة أو تبني أسلوب جديد في تنظيم العائلة ."

يتطرق نفس الباحثين إلى مختلف مراحل عملية التغيير الاجتماعي ويميزان بين ثلاث مراحل أساسية وهي :

1- الإبداع: عملية إنشاء أو تطور أفكار جديدة.

2- النشر: عملية إيصال الأفكار الجديدة إلى أعضاء نسق اجتماعي معين.

3- النتائج: وهي العواقب التي تترتب عن تبني أو رفض الشيء المبدع.

أما التغيير الاجتماعي بالنسبة لـ (Guy Rocher)⁽⁵⁾ - هو تحول ملاحظ في الوقت والذي يظهر بطريقه ما، هذا التحول غير مؤقت وغير عابر في بنية المنظمة الاجتماعية، ومن خلال معطيات جماعية يتم تغيير دوران تاريخ المنظمة الاجتماعية.

فلسفة التنمية الاجتماعية واختلالات التشخيص : تكاد لا نجد عندما نريد أن نتحدث عن موضوع التنمية الاجتماعية، نظرية مالا تخلو من صبغة إيديولوجية أو إطار فلسفي معين يفسر ظاهرة التغيير الاجتماعي، وهناك خلافات أساسية بين علماء الاجتماع ولا سيما بين الاتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع المحافظ، والراديكالي، حول طبيعة التغيير الاجتماعي ومظاهره المختلفة وغالبا ما يدور هذا الخلاف حول النقاط الرئيسة التالية:

1. الدافع الأساسي أو الحافز الأصلي للبشر سواء في علاقاتهم مع الطبيعة أو مع بعضهم بعضا.
 2. المتغير المستقل، أي ما الذي يتغير أولاً، وما الذي يتغير ثانياً؟.
 3. أين يقع التغيير بشكل جوهري، على البنية الاجتماعية أم على الوظائف أم على الأدوار على القيم أم على العلاقات؟ على الجانب المادي أو اللامادي؟.
 4. دور العامل الذاتي والعامل الموضوعي في عملية التغيير الاجتماعي.
 5. هل الثورة نوع من حالة انحراف النسق الاجتماعي، أم أنها ظاهرة صحية أو على الأقل طبيعية؟.
 6. ماهو اتجاه التطور الاجتماعي؟ هل هو تطور خطي؟ دائري؟ حلزوني؟ أم ماذا؟.
 7. ما هي العوامل الأساسية والثانوية المسببة للتغيير الاجتماعي؟⁽⁶⁾
- لقد أحرزت المسيرة التاريخية لعلم الاجتماع، العديد من النظريات التي حاولت أن تحيب على هذه الأسئلة المطروحة بأشكال مختلفة، بيد أنه يمكن تصنيف هذا الحشد من النظريات والمنظرين في اتجاهين أساسيين هما:

1. الاتجاه الذي يتبع المادة بالفكر ويرى أن الأفكار علة التغيير الاجتماعي أي أن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي .
2. اتجاه الذي يتبع الفكر بالمادة ويرى أن التغيير الاجتماعي إنما يخضع لعوامل موضوعية موجودة خارج وجود الوعي أي يرى أن وعي الناس يتحدد بوجودهم الاجتماعي.⁽⁷⁾

عوامل البحث عن التنمية و التغيير الاجتماعي : تصادف الباحث عندما يريد سرد عوامل التنمية و التغيير الاجتماعي وتصنيفها صعوبة كبيرة ذلك لأننا لا نجد اتفاقا كاملا لا على عدد هذه العوامل، ولا على ترتيبها حسب الأهمية، ولا على أي من هذه العوامل هو الحاكم والمسيطر. لقد أشار (Guy، 1970) (Rocher) أن المشكل الأساسي المطروح عند دراسة عوامل التنمية و التغيير الاجتماعي هو: هل ممكن أن ندل على أي عامل وشروطه التي تؤثر أكثر في حركة المجتمع؟ وبعبارة أخرى: هل يوجد هناك عامل مسيطر يفسر التغيير الاجتماعي ؟

إن طرح هذا السؤال يوصلنا إلى إجابات مختلفة لعوامل مسيطرة في التاريخ، (محيط فيزيائي تطور تكنولوجي، النسل، بنية الإنتاج الاقتصادي، كل عامل من هذه العوامل تناولها باحثون، انطلاقا من مدرسة فكرية ما. إلا أن ما تمّ الاتفاق عليه وماتمّ طرحه بموضوعية هو: أنّ التغيير الاجتماعي حصيلة مجموع عديد من العوامل. (8)

- " يذكر (هوارى 1993) (9)، أن عوامل التغيير الاجتماعي هي: بيئية، بيولوجية، ديمغرافية، تكنولوجية، سياسية، اقتصادية، إيديولوجية. - ويصنف (الزغبي، 1982) هذه العوامل إلى:

- 1- عوامل موضوعية (طبيعية، اجتماعية): جغرافية، بيولوجية، ديمغرافية، تكنولوجية
- 2- عوامل ذاتية: سياسية، إيديولوجية. (10)

التغيير الاجتماعي في العالم الثالث والعالم العربي: يطلق على بلدان آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وهي تلك البلدان التي سبق أن كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة، والتي ناضلت وتناضل من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي من جهة، وصدّ التخلف من جهة أخرى، يطلق عليها تسميات مختلفة وكثيرة. بلدان متخلفة، العالم الثالث، البلدان النامية، ويلاحظ أن أكثر التسميات استخداما، هي التسميات التي توحى بالحياد، والتي لا تتضمن موقفا أو خلفية إيديولوجية مثلا: البلدان النامية، العالم الثالث، ويبدو أنّ تعبير العالم الثالث هو أوسع هذه التسميات انتشارا واستعمالا.

وإذا أردنا أن نتحدث عن التغيير الاجتماعي في بلدان العالم الثالث فإننا نجد غالبية الدراسات والنظريات المهمة بالموضوع كان منطلقها ومنبعها بيئة تختلف تماما عن البيئة العربية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسي)، الأمر الذي جعل موضوع التغيير الاجتماعي في بلدان العالم الثالث والعالم العربي دون دراسة جادة وموضوعية، قد نجد في بعض الأحيان أن التغيير الاجتماعي في العالم الثالث يدرج في السياق العام لقوانين التطور الاجتماعي، إلا أنه تبقى هناك خصوصيات لكل مجتمع لا ينبغي تجاوزها، خاصة المواصفات ذات الصلة بالجذور التاريخية السحيقة.

كما أن هناك خاصية أخرى تتسم بها عملية التغيير الاجتماعي في بلدان العالم الثالث والعربي وهي خاصية الاستعمار، فلا يمكن أن نتحدث عن التغيير الاجتماعي في العالم الثالث، ما لم نشر إلى هذه

الخاصية على اعتبار أن أغلب - إن لم نقل كل دول العالم الثالث - تعرضت لعملية الاستعمار . وهذا ما جعل كل مشاريعها التغييرية تندرج في سياقات الخروج من ضائقة الاستعمار أولاً: ثم إعادة البناء من جديد بكل ما تقتضيه كلمة إعادة البناء من أبعاد مختلفة (سياسية، ثقافية اقتصادية.. يتضح هذا المعنى جيداً في المفهوم السوسيولوجي للمجتمع المستعمر الذي قدمه (Guy Rocher) : " المجتمع المستعمر هو مجتمع يحظى بتقدم اقتصادي متواضع، حيث أن تطوره الاقتصادي، السياسي، الثقافي، الاجتماعي يخضع إلى مجموع روابط التبعية التي تجعل تطوره الاقتصادي مرتبطاً بشكل حتمي، بدولة متقدمة أو أكثر "يشير نفس الباحث أن من مميزات النظام الاستعماري نجد:

- الاستغلال الاقتصادي.

- ربط المستعمر سياسياً (رهن القرار السياسي للمستعمر).

- الحواجز الاجتماعية والعرقية.

- التجزئة الاجتماعية .

من آثار الاستعمار أيضاً اجتماعياً ما ذكره (وناس، منصف) ⁽¹⁴⁾ "ما أن تمت فرنسا استعمارها للجزائر بادرت إلى زرع مجموعة من البنيات والنظم والأجهزة المستحدثة، في إطار حركة جديدة من التحديث للمجتمع الجزائري من خلال :

- غرس بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية مستحدثة وتفكيك أنماط ملكية الأرض وتشكيل رأس مال .

- هدم المؤسسات الثقافية التقليدية، واستبدالها ببني وهياكل جديدة وعصرية، وربط التعليم باحتياجات السوق الرأسمالية.

- إقصاء النخب و " الانتلجانسا " التقليدية عن المشاركة السياسية والاجتماعية،

- تشجيع نمط جديد من البرجوازية الصغيرة المتقبلة لسياسة التحديث "

إذن وانطلاقاً من الوضعية التي فرضها الاستعمار تاريخياً نقول: إنَّ عملية الانتقال منها وما بعد تلك

الوضعية . كون الاستعمار يترك آثاراً لا محالة .، تقتضي عملية تغييرية متعددة الجوانب والأشكال، وهذا ما ظهر جلياً في المشاريع الثورية والتغييرية لبلدان العالم الثالث والعالم العربي.

منظورات التنمية الاجتماعية في العالم الثالث: في إطار البحث عن سبيل التغيير وإيجاد الآليات

المناسبة لذلك، كان التشخيص وتشريح الواقع المتخلف بكل أبعاده، أول خطوة وفقها يتم بناء كل مشاريع التنمية والتغيير . ضمن هذا الإطار تعددت المنظورات (اقتصادي، اجتماعي، سياسي . . .) يشير (حجازي

مصطفى)⁽¹²⁾ إلى عدد من المنظورات منها: **الطريقة السطحية في دراسة التخلف** : حيث تنظر إلى

البلد على أنه أقل مستوى من بقية البلدان ،من حيث تأمين الحاجات الحيوية الضرورية للإنسان، (غذاء، صحة، سكن، تعليم) أيضاً مستوى إنجازاته ومستوى دخله.

الطريقة الاقتصادية في دراسة التخلف : تركز هذه الطريقة في تناولها على أدوات الإنتاج ومستواه،

متخذة منطلقا تقنيا صناعيا كما تهتم بدراسة البنى الاقتصادية الاجتماعية للبلد المتخلف.

التخلف الصناعي والتقني : يعتبر هذا المنظور التخلف مرادفا لقلة التصنيع وبدائيته: إذ أن هناك سوء استغلال الثروات يصل أحيانا درجة انعدام الاستغلال، وتبقى الوسائل الصناعية المستوردة مكدسة يصيبها التلف بعد حين، لعدم وجود من يستخدمها ولرداءة صيانتها، تكون الزراعة بالوسائل البدائية والأعمال الحرفية ضئيلة المردود هي النشاطات الأكثر انتشارا .

التخلف الاقتصادي البنوي : يرى هذا الاتجاه على أن بنية الاقتصاد المتخلف تتصف بـ:

- **التفاوت الهائل في التوزيع القطاعي للإنتاج** : وجود قطاعات إنتاجية متقدمة جدًا، ولكنها محدودة لا تتجاوز كونها جزر تطور في محيط من التأخر، يسيطر عليها ويحظى بثرواتها قلة ضئيلة، وغالبية من السكان لا تحظى إلا بنسبة ضئيلة من الدخل .

- **تفكك النظام الاقتصادي**: هناك تفكك في الدورة الإنتاجية والاستهلاكية مما يؤدي حتما إلى الاستعانة بالخارج، وبالتالي تبرز التبعية للخارج

الطريقة الاجتماعية في دراسة التخلف : تشير دائرة المعارف العالمية إلى أن هناك خمس محكات للتخلف الاجتماعي هي:

- 1 - انتقال السلوك من جيل إلى آخر بشكل جامد إجمالا.
 - 2 - تحكم العادة والتقليد في السلوك لا القانون.
 - 3 - نظام اجتماعي تحكمه مرتبية جامدة، وتحديد المكانة الاجتماعية للفرد ولأبنا أكثر مما تتحدد من خلال الكفاءة .
 - 4 - إنتاجية منخفضة جدا.
- وأهم من ذلك هناك مقاومة للتغيير تتبع من تصافر نظرة رضوخية إلى العالم الطبيعي، والرضوخ لسيطرة البيئة والقوى الماورائية.

1- المنظور النفسي للتخلف: التخلف حسب المنظور النفسي هو ظاهرة كلية ذات جوانب متعددة ، تتفاعل فيما بينها بشكل جدلي مما يعطي الظاهرة قوة وتماسكا كبيرين، ويمدها بصلابة ذات خطر كبير في مقاومة عمليات التغيير .

التخلف نفسيا هو نمط من الوجود، أسلوب في الحياة ينبت في كل حركة أو تصرف في كل ميل أو توجه، في كل معيار أو قيمة، العالم المتخلف هو عالم فقدان الكرامة الإنسانية بمختلف صورها. العالم المتخلف هو الذي يتحول فيه الإنسان إلى شيء، إلى أداة، أو وسيلة، إلى قيمة مبخسة، هذا التبخيس يظهر في:

عالم الضرورة : وهو تعبير عن الاستلاب الطبيعي الذي يتعرض له الإنسان في البلد المتخلف، إنه أسير الاعتباط حين يرضخ لغوائل الطبيعة التي تهدده في صحته، وأمنه وسلامته.

عالم القهر التسلطي: التسلط والقهر والعنف تميز مختلف المستويات وتتخلل في نسيج النفسية المتخلفة، مكونة الشبكة الاجتماعية للتخلف، هناك علاقة دائمة مسيطرة من طرف ورضوخ وتبعية من طرف آخر، وفي كل المستويات ليست هناك علاقة تكافؤ ومساواة بل علاقة سيادة وتبعية .

التمسك بالتقليد والرجوع إلى الماضي المجيد: هو نوع من النكوص، شبيهه بنكوص الطفل الى فترة ماضية زاهية كان يحضا بها قبل مجئ اخ أو أخت له...هو ثبات على الماضي وإدارة الظهر للمستقبل ..المجتمع المتخلف لا يتحدث إلا على الماضي بل ويبالغ في تضخيم حسناته . المبالغة في الرجوع للماضي تبرير عن العجز الحالي وعدم القدرة على إثبات الذات ..

الذوبان في الجماعة والعلاقات الدمجية: أكثر الأفراد ذوبان في الجماعة وتعصبا لها ، هم في معظم الأحيان أشدهم عجزا عن الاستقلال والوصول إلى مكانة فردية مرموقة ، الذوبان في الجماعة المغلقة تتصف بالاتكال الشديد على رموز القوة في هذه الجماعة . إن الفرد من هؤلاء يبحث بشكل لا واعي عن العودة إلى العلاقة الدمجية بالأم مصدر الحب والدفع وإبعاد كل المنغصات ...

الوضعية إلتكالية : الفرد في المجتمع المتخلف لا يؤمن بدوره .في تغيير الوضعية المتأزمة المعاشة.هو يراهن على خلاصه على يد الزعيم المنقذ دون أن يعطي لنفسه دورا في السعي لهذا الخلاص ، سوى دور التابع المعجب المؤيد دون تحفظ ..

إن التركيب السوسولوجي للمجتمع المتخلف أيضا نجد هذا خاصة في الأسر الكبيرة الحجم- الشيخ الكبير حتى وان كان أميا هرما مرجعية فكرية ، مرشد للأسرة ولا أحد يجرأ على مخالفة رأيه ..حتى وان أجمع الكل ببطلان رأيه..لكن المشكلة الكل منقاد وطائع لأسباب متغلغلة في نفسيا تهم ..

2-المنظور التكالمي: يذكر (السالموطي نبيل):⁽¹³⁾ "أنه لا بدّ من دراسة موضوعية لقضايا التخلف

والنمو، الأمر الذي يتطلب منا تبني مداخل متعددة، حيث تحل هذه القضايا من جميع الجوانب الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، في إطار السياق التاريخي الملائم. ولعل ما يتمخض عن هذا الفهم من نتائج يمكن أن يسهم إيجابيا في رسم خطة المواجهة ."

إستراتيجيات التغيير: بعد التشخيص يأتي دور وضع الخطة أو الإستراتيجية المناسبة للتغيير. ضمن هذا الإطار عرف العالم الثالث بما فيه العالم العربي، عدّة خطط واستراتيجيات متنوعة، يجمّلها (السماطولي نبي)⁽¹⁴⁾ فيما يلي:1- الإستراتيجية المحافظة أو المثالية.

2- الإستراتيجية الثورية أو التطورية.

الإستراتيجية المحافظة: وضمن هذه الاستراتيجية وردت عدة إستراتيجيات منها:

الإستراتيجية العملية الرشيدة: تقوم هذه الإستراتيجية على أساس بعض الفروض أو المسلمات الخلفية، أهمها: أن ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، وأن الطابع العقلي هو أهم ما يميز أنماطهم السلوكية، أي أن الفعل الاجتماعي هو في جوهره فعل يتفق مع المبادئ العقلية، وبناء على هذا فإن خطط التغيير يجب أن تقوم على أساس تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار، والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية، باستخدام الأسلوب العقلي في الإقناع والشرح. ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الإستراتيجية تعتمد في الأساس على نشر التعليم العام وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس.

إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية: تقوم هذه الإستراتيجية على أساس بعض الفروض التي تدور حول الدافعية عند الإنسان وتؤكد أن ما يحرك الإنسان في سلوكه وممارساته هو جهاز القيم، ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبها الفرد من ثقافته من خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية، ولهذا فإن محاولات تغيير أنماط الفعل والممارسة يجب ألا يعتمد على مجرد تزويد الجماهير بالمعلومات، والتبريرات العقلية فحسب، ولكنها يجب أن يعتمد في الأساس على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم، وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك، وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية. ويوجه عام تغيير المستوى السوسيوثقافي القائم.

إستراتيجية القوة: تقوم هذه الإستراتيجية على استخدام أسلوب القهر أو الضغط، سواء في شكله السياسي أو الإداري، أو الاقتصادي، وذلك عن طريق القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط، مثل المجالات التربوية أو العلمية، أو العمرانية، أو الزراعية أو التعاونية، ويقصد بالقوة هنا استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات، والقوانين الملزمة.

الإستراتيجية الثورية تقوم هذه الاستراتيجية على أساس المنهج الجدلي، والتفسير المادي للتاريخ، وحتمية العمل الثوري وترفض هذه الاستراتيجية الدعوي المثالية لأغلب علماء اجتماع الغرب الذين يعتبرون أن النسق الاجتماعي ليس إلا تطبيقاً لنسق الأفكار.

ترى هذه الاستراتيجية أن المعطيات الاجتماعية القائمة ليست معطيات إيجابية خالدة، وأن النظام الاجتماعي القائم ليس هو أصلح النظم، وأنه يمكن من خلال الوعي والنضال الجماهيري تجاوز هذه المعطيات والنظم.

الاستراتيجية الثورية تؤمن بإمكانية تجاوز الواقع من خلال التطور التاريخي الحتمي، الذي لا يستبعد التخطيط والوعي الإنساني، أو الذي يتيح فرصة للتدخل الإرادي للإنسان في إطار الحركة العامة للتاريخ. ويعتبر أنصار هذه الاستراتيجية أن كافة الحركات الإصلاحية التي تتم داخل المجتمعات الطبقة

هي من قبيل الترميم الذي يبقي على استغلال الطبقة ولا يمس إلا بالسطح، ولذا يرون أنّ تحرير الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل الثوري، الذي تستولي من خلاله الجماهير على مواقع القوى الاقتصادية، والسياسية، الأمر الذي يتيح لها فرصة توجيه مسارات الحياة الاجتماعية لصالحها

خاتمة:

البحث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مسألة جديرة بالمراجعة من الناحية السيكولوجية والسوسولوجية ..ووجدير بأن تأخذ حقها ومكانتها من المعالجة العميقة ..ذلك إن مجتمعات العالم الثالث والعربية بصفة خاصة ..ومنها بلادنا ..هي بنية وتركيبية في غاية التعقيد .. إن نسيجها الاجتماعي وبنياتها السيكولوجية بنيت بشكل طويل ومغاير لمتطلبات التنمية ..هي تأمل التغيير ظاهريا وترفضه لاشعوريا .. إن البحث عن التنمية الاقتصادية في مثل هكذا مجتمعات كمن يريد أن يشيد صرحا شامخا فوق الرمال ... لا محالة يسقط لان الأساس هش ...

الهوامش:

- (1)- هواري عادل مختار:التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار النهضة، بيروت، لبنان 1993، ص 120
- (2)- الزغبي محمد أحمد: التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة بيروت لبنان، 1982 ص:203
- (3) هواري عادل مختار، مرجع سابق ص، 121
- (4)- عشوي مصطفى:أسس علم النفس الصناعي التنظيمي المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1992 ص، 194.
- (5) GUY ROCHER introduction ala sociologie générale'le changement social, HMM points, 1970 P 98.
- (6) - GUY ROCHER op cit P120.
- (7)- الزغبي محمد أحمد: مرجع سابق، ص:210
- (8) - GUY ROCHER op cit P127.
- (9) - هواري عادل مختار: مرجع سابق ص:223
- (10)- الزغبي محمد أحمد، مرجع سابق، ص 243.
- (11)- وناس منصف: الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دراسة في التغيير الثقافي الاجتماعي، المطبعة العربية، تونس1986، ص125
- (12)- حجازي مصطفى: التخلف الاجتماعي سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الانماء العربي، بيروت لبنان1980، ص 18
- (13)- السمالوطي نبيل: علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1982 ص:66
- (14)- السمالوطي نبيل: مرجع سابق ص68